

THE IMPACT OF FLOATING EXCHANGE RATE ON THE BEHAVIOR OF THE CONSUMERS FOR THE RED MEAT IN GHARBIA GOVERNORATE

GORABA, M.A. and M. A. ELSAWY

Agricultural Economics Research Institute, ARC, Doki, Giza.

(Manuscript received 1 April 2018)

Abstract

The central bank of Egypt issued the decree of floating the exchange rate of the Egyptian pound in September 2016 which lead to raise the prices of agricultural inputs generally and specially the inputs of animal production which import from outside and so raised the prices of red meat.

The most important results were:

1-The rising in exchange rate by 10% leads to rises of the prices of the red meat, poultry and fish by 9.3%, 8.8% and 8.1 respectively.

2-The rising in exchange rate by 10% leads to lowering in consumption of red meat by around 7.5% , 6% in rural and urban respectively for the first category of incomes and for the second and third categories of income were 2.9 % , 2.5% in rural and urban and 1.4% , 0.9 % consequently .It clear that the low category of income was the lowest in consumption of the red meat after the floating exchange rate.

3-An increasing in the red meat price by 10% leads to increased in consuming poultry by 8.1% . 7.2 in rural and urban for the first category of income and by 2.9% . 3% for the second and the third by 1.7%, 2.4% respectively .That means the categories of the low income were the highest in changing the pattern of consumption poultry instead of red meat and substitute it .

4-An increasing in red meat price by 10% leads to increasing in consuming the fish by 6.2%, 7.3% in rural and urban respectively for the first category of income and the second by 3.2% , 4.2% and the third by 1.5% , 2.2% in the rural and urban for the categories of income consequently .

Recommendations:-

1-Establishing studies about the impact of the exchange rate before appliance.

2-The intervention of the government as supplier of the principal commodities in low price and control the level market price.

3-Rationalize the consumers to use the alternative cheaper goods than the expensive and lowering the amount consumption .

أثر تحرير سعر الصرف على سلوك المستهلكين للحوم الحمراء بمحافظة الغربية

محمد غازى غرابه و محمد عبد الخالق الصاوى

معهد بحوث الإقتصاد الزراعي - مركز البحوث الزراعية - دقى - جيزه

مقدمة

يقصد بسعر الصرف عدد الوحدات من العملة المحلية التي يتم دفعها للحصول على وحدة واحدة من "العملات الدولية الرئيسية وهي (الدولار الأمريكي ، اليورو ، الجنيه الإسترليني ، الين الياباني ، الإيوان الصيني ، الدولار الاسترالي ، الدولار الكندي والفرنك السويسري)، وتتأثر قيمة أى عملة ببعض العوامل المختلفة أهمها العرض والطلب لعملة البلد، نسبة الفائدة على القروض ، التضخم ، الفائض والعجز فى الميزان التجارى ، تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية والإنتاج الكلى من السلع .

و تعتبر المنتجات الحيوانية من اللحوم الحمراء من أهم مصادر البروتينات اللازمة لغذاء الإنسان ، حيث تزود الجسم بالحديد والزنك والعديد من الفيتامينات التي تدخل في تركيب الإنزيمات والأحماض الأمينية الضرورية ، ويرتبط استهلاك سلعة ما فى المجتمع بالعديد من العوامل الاقتصادية والسلوكية الاجتماعية للمستهلكين ، أهمها أسعار هذه السلعة وأسعار السلع البديلة والمكاملة لها و مستوى دخول الأفراد فى المجتمع والأهم من ذلك هو عدد السكان وعاداتهم الاستهلاكية ، والجدير بالذكر أن كثيراً من الدول النامية ومنها مصر تعاني نقصاً فى المتاح للاستهلاك من اللحوم الحمراء ، حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد من البروتين الحيواني حوالي 23,5 جرام فى اليوم وهو ما يعادل 73% من الحد الصحي الوقائي الذى يبلغ حوالى 32 جرام يومياً(10) .

و تتميز أسواق المنتجات الحيوانية بالحساسية الكبيرة للتغيرات التي تحدث فى أسعار اللحوم الحمراء و أسعار السلعة البديلة لها والتغيرات التي تحدث فى الدخل ، وبالتالي فهي أكثر السلع تأثراً فى مراحل الإصلاح الاقتصادي وتحرير آليات السوق ، كما أن ارتفاع تكلفة الموارد المحلية نتيجة ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وخاصة العلف يعمل على عدم توافر ميزة نسبية لإنتاج اللحوم الحمراء فى مصر(6) ، مما يؤدي الى تزايد الكميات المستوردة من اللحوم الحمراء نتيجة لانخفاض أسعارها فى الاسواق الأجنبية مقارنة بالأسواق المحلية .

مشكلة البحث

قرر البنك المركزى المصرى تحرير سعر الصرف للجنيه فى نوفمبر عام 2016 ، وقد أدى ذلك الى انخفاض قيمة الجنيه مقابل الدولار ، مما ترتب عليه ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء الأمر الذى يؤثر على دخول وسلوك المستهلكين ، ومما يزيد الأمر تعقيداً أن مصر تعاني فجوة بين الاستهلاك والإنتاج المحلى من اللحوم الحمراء حيث بلغت واردات مصر من اللحوم الحمراء حوالى

436,2 ألف طن من اللحوم الحمراء تكلف الدولة حوالى 11,09 مليار جنيه عام 2015⁽⁹⁾ مما أدى الى رفع أسعار اللحوم الحمراء المستوردة محليا لأنها مرتبطة بسعر الدولار ، وتكمن مشكلة الدراسة فى الإجابة على السؤال التالى ما هى الآثار الاقتصادية المترتبة على تحرير سعر الصرف للجنه المصرى على سلوك المستهلكين للحوم الحمراء .

هدف البحث

يهدف هذا البحث الى دراسة أثر تحرير سعر الصرف للجنه المصرى على سلوك المستهلكين للحوم الحمراء ، من خلال الأهداف الفرعية التالية :

- 1- اثر تحرير سعر الصرف على أسعار اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن والأسماك .
- 2- أثر تحرير سعر الصرف على نمط استهلاك المجموعات الغذائية المختلفة وخاصة اللحوم الحمراء .
- 3- اثر تغير سعر الصرف على سلوك المستهلكين للحوم الحمراء ولحوم الدواجن والأسماك .
- 4- دراسة مرونة الطلب السعرية والمعدل الحدى للإجلال بين اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن والأسماك .

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

اعتمد البحث على أسلوب التحليل الوصفي للمتغيرات الاقتصادية باستخدام بعض المؤشرات الإحصائية كالمتوسط الحسابى، وأسلوب التحليل الكمي باستخدام الانحدار والارتباط ، إلى جانب بعض مقاييس الكفاءة الاقتصادية ، وقد اعتمد البحث على البيانات الثانوية المنشورة من مركز المعلومات بمحافظة الغربية ، إلى جانب بيانات تسجيلية شهرياً خلال عامي 2015، 2017 لأسعار اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن و الاسماك ، بالإضافة إلى بيانات أولية تم تجميعها من استمارات استبيان للمستهلكين والمعدة لتحقيق أهداف البحث.

أهمية البحث

شهدت الفترة الأخيرة الكثير من التغيرات الاقتصادية نتيجة لتحرير سعر الصرف ، والتي أثرت بلا شك على الدخل الحقيقى للأفراد ، وبالتالي على مستوى إنفاقهم مما ينتج عنه تغيرات واضحة فى نمط استهلاك المجموعات الغذائية المختلفة وخاصة مجموعة اللحوم والأسماك (البروتينات الحيوانية) ، حيث يعتبر الإنفاق الاستهلاكي وتوزيعه على المجموعات الغذائية الرئيسية من المؤشرات الهامة التى يمكن الاعتماد عليه فى التعرف على نمط توزيع الدخل على السلع المختلفة ، خاصة إذا ما اختلف هذا السلوك الإنفاقي باختلاف المنطقة ، وسعر السلعة ودخل الأسرة .

ومن الجدير بالذكر أن محافظة الغربية تنقسم إلى ثمانية مراكز إدارية ، مجموعة مراكز شمالية تضم مركز المحلة الكبرى ، سمونود ، قطور ، بسيون ومجموعة مراكز جنوبية تضم مراكز طنطا ، كفر الزيات ، السنطة وزفتى ، كما تضم محافظة الغربية 53 وحدة قروية ممثلة فى 318 قرية ، ويبلغ تعداد السكان بها حوالى 4,98 مليون نسمة ، معظمهم من الريف حيث تشير التقديرات الى أن عدد سكان الريف يبلغ نحو 3,62 مليون نسمة تمثل حوالى 73 ٪ من اجمالى عدد السكان بالمحافظة⁽⁷⁾ والباقي من سكان الحضر .

عينة المستهلكين

تم اختيار مركزين من مراكز محافظة الغربية وفقاً للأهمية النسبية لعدد السكان ، وهما مركزي طنطا والمحلة الكبرى حيث بلغ عدد السكان بهما 1,175 و 1,278 مليون نسمة على الترتيب يمثلان حوالي 23,8% و 25,9% من إجمالي عدد السكان بمحافظة الغربية والبالغ 4,93 مليون نسمة (7) ، ولقد تم اختيار مدينة وقرية من كل مركز وفقاً للأهمية النسبية لعدد السكان ، حيث تم اختيار مدينة طنطا وقرية محلة مرحوم من مركز طنطا كما تم اختيار مدينة المحلة الكبرى وقرية بشبيش من مركز المحلة الكبرى ، ومن خلال السجلات الخاصة بأعداد السكان فقد تم اختيار عينة عشوائية من الأسر بالمدن والقرى المختارة ، وتم تحديد عدد أفراد العينة بحوالي 154 أسرة وذلك باستخدام القانون التالي (5): -

$$n = \frac{z^2 \sigma^2 N}{\Delta^2 N + z^2 \sigma^2}$$

حيث أن:

n : تشير إلى عدد أفراد العينة .

z : تشير إلى قيمة Z عند مستوى معنوية 0,05 = 1,96 .

σ^2 : تشير إلى تباين المجتمع = 0,001 .

N : تشير إلى عدد أفراد المجتمع (عدد الأسر) = 1229168 أسرة .

Δ^2 : تشير إلى مربع الخطأ المسموح به = $(0,005)^2$.

و توضح بيانات الجدول (1) توزيع عينة الدراسة على المراكز المختارة ، حيث بلغ عدد السكان بمركز طنطا حوالي 1,175 مليون نسمة ، وبلغ عدد الأسر حوالي 300682 أسرة ، وباستخدام المتوسط الهندسي لنسبة أعداد الأسر و أعداد السكان فقد بلغ أعداد الأسر المختارة من مركز طنطا نحو 73 أسرة ، تم

جدول (1) توزيع عينة المستهلكين على المراكز المختارة بمحافظة الغربية عام 2017

المركز	عدد السكان		عدد الأسر		المتوسط الهندسي		عدد أفراد العينة
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	
طنطا	525957	649062	141988	158694	49	51	37
					47		73
المحلة الكبرى	559619	719059	149497	182195	45	55	45
					53		81
الجملة	1085576	1368121	291485	340889	47	53	82
الإجمالي	2453699		632374		100		154

المصدر: محافظة الغربية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، بيانات غير منشورة عام 2017.

توزيعهم بين الحضر والريف وفقاً للمتوسط الهندسي لنسبة أعداد السكان وأعداد الأسر بالحضر و الريف ، ليبليغ عدد الأسر المختارة من الحضر نحو 36 أسرة و من الريف نحو 37 أسرة ، كما توضح بيانات الجدول (1) أن عدد السكان بمركز المحلة الكبرى قد بلغ حوالي 1,278 مليون نسمة ، وبلغ عدد الأسر نحو 331692 أسرة ، وباستخدام المتوسط الهندسي لنسبة أعداد الأسر و أعداد السكان فقد بلغ أعداد الأسر المختارة من مركز المحلة الكبرى نحو 81 أسرة، تم توزيعهم بين الحضر والريف وفقاً للمتوسط الهندسي لنسبة أعداد السكان وأعداد الأسر بالحضر و الريف ، ليبليغ عدد الأسر المختارة من الحضر نحو 36 أسرة و من الريف نحو 45 أسرة .

وتوضح بيانات الجدول (2) توزيع عينة الدراسة على المدن والقرى المختارة ، ومن البيانات يتضح أنه تم اختيار مدينة طنطا وقرية محلة مرحوم من مركز طنطا ، حيث تم اختيار حوالي 36 أسرة من مدينة طنطا و نحو 37 أسرة من قرية محلة مرحوم ، كما تم اختيار نحو 37 أسرة من مدينة المحلة الكبرى و نحو 45 أسرة من قرية بشبيش .

جدول (2) توزيع عينة الدراسة على القرى المختارة

عدد أفراد العينة	المدن والقرى	المركز
36	طنطا	طنطا
37	محلة مرحوم	
73	الجملة	
36	المحلة الكبرى	المحلة الكبرى
45	بشبيش	
81	الجملة	
154		الاجمالي

المصدر: توزيع عينة الدراسة عام 2017.

النتائج ومناقشتها

اولاً : أثر تحرير سعر الصرف على أسعار اللحوم الحمراء ومصادر البروتين الحيواني البديلة لها
توضح البيانات بالجدول (3) أن مقدار الزيادة في أسعار اللحوم الحمراء بعد تحرير سعر الصرف (هو الفرق بين أسعار عامى 2015 و 2017) بلغ حوالى 40 حنيهاً تمثل حوالى 47 ٪ مما كانت عليه قبل تحرير سعر الصرف عام 2015 ، كما توضح البيانات بنفس الجدول ان مقدار الزيادة في أسعار لحوم الدواجن الحية بلغ حوالى 3 جنيهات تمثل حوالى 12 ٪ مما كانت عليه قبل تحرير سعر الصرف ، وبلغ مقدار الزيادة في أسعار الأسماك حوالى 5 جنيهات تمثل حوالى 12 ٪ مما كانت عليه قبل تحرير سعر الصرف ، في حين بلغت الزيادة في سعر الصرف حوالى 929 قرشاً تمثل حوالى 105 ٪ مما كان عليه قبل تحرير سعر الصرف .

جدول (3) أسعار اللحوم الحمراء والدواجن الحية والأسماك وسعر صرف الجنيه خلال الفترة (2004 - 2017)

السنوات	سعر اللحوم الحمراء جنيه /كيلوجرام (1)	سعر الدواجن الحية جنيه /كيلوجرام (1)	سعر الأسماك جنيه /كيلوجرام (1)	سعر الصرف قرش /دولار (2)
2004	25,0	6,0	7	568
2005	26,0	7,0	9	578
2006	29,0	8,0	10	579
2007	32,0	8,0	11	581
2008	36,0	11,0	11	583
2009	40,0	12,0	12	591
2010	53,0	12,0	14	595
2011	58,0	14,0	17	602
2012	62,0	20,0	20	604
2013	67,0	22,0	20	617
2014	75,0	24,0	22	760
2015	85,0	25,0	25	886
2016	90,0	26,0	27	1850
2017	125,0	28,0	30	1815
المتوسط	57,4	15,9	16,7	802,9
مقدار الزيادة	40	3	5	929
نسبة الزيادة ٪	47	12	20	105

المصدر: 1- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، نشرة أسعار السلع .

2- البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، أعداد مختلفة .

ولتوضيح أثر ارتفاع سعر الصرف للجنيه على أسعار اللحوم الحمراء و أسعار لحوم الدواجن والأسماك ، تم دراسة العلاقة بين سعر الصرف للجنيه و أسعار اللحوم الحمراء و أسعار لحوم الدواجن والأسماك حيث يعتبر سعر الصرف هو العامل المستقل والمؤثر على أسعار اللحوم الحمراء والدواجن الحية و الأسماك كمتغير تابع ، ولقد تم التحليل باستخدام أسلوب الانحدار البسيط على الصورة اللوغارتمية المزدوجة ، و يتضح من بيانات الجدول رقم (4) أن ارتفاع سعر الصرف بمقدار 10% يؤدي الى ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء ، لحوم الدواجن و أسماك البلطي بحوالى 9,3% ، 8,8% و 8,1% على الترتيب وأن هذه الزيادة معنوية عند مستوى 0,01 ، وبلغ معامل الارتباط البسيط 0,75 ، 0,67 و 0,73 على نفس الترتيب ، مما يعنى تأثر و ارتباط أسعار كل من اللحوم الحمراء والدواجن الحية و الأسماك بسعر الصرف .

جدول (4) : معاملات الانحدار والارتباط البسيط بين سعر الصرف للجنيه

أسعار اللحوم الحمراء والدواجن الحية و الأسماك

المتغيرات	* B	T	r	R ²	F
سعر اللحوم الحمراء (جنيه/كجم)	0,93	3,9	0,75	0,57	15,9
سعر دجاج التسمين الحى (جنيه /كجم)	0,88	3,2	0,67	0,46	10,2
سعر أسماك البلطي (جنيه /كجم)	0,81	3,7	0,73	0,53	13,9

* تم التحليل على الصورة اللوغارتمية المزدوجة .

المصدر : تحليل بيانات جدول (3) .

ثانيا : أثر تحرير سعر الصرف على سلوك مستهلكي اللحوم الحمراء بمحافظة الغربية

1- النسبة المئوية للإنفاق على الغذاء واللحوم الحمراء بعينة الدراسة بمحافظة الغربية

لدراسة أثر تحرير سعر الصرف على سلوك المستهلكين للحوم الحمراء كان من الضرورة تقسيم عينة الدراسة الى حضر وريف نظراً لاختلاف نمط الاستهلاك بين الحضر والريف ، كما كان من الضروري تقسيم العينة وفقاً لفئات الدخل المختلفة ولذلك فقد تم تقسيم عينة الدراسة الى ثلاث فئات دخلية الأولى وهى فئات الدخل أقل من 2000 جنيه ، الثانية أكبر من 2000 جنيه وأقل من 5000 جنيه والثالثة أكبر من 5000 جنيه .

و توضح بيانات الجدول (5) أن متوسط الإنفاق الشهري للأسرة على الغذاء في فئة الدخل الأولى قد بلغ حوالى 1010 و 1193 جنيهاً بالريف والحضر ، يمثلان حوالى 69,7 و 68,2 % من متوسط دخل الأسرة بنفس الفئة والمقدر بحوالى 1450 و 1750 جنيهاً على التوالى ، وبلغ متوسط الإنفاق الشهري للأسرة على الغذاء في الفئة الثانية حوالى 1655 و 1825 جنيهاً بالريف والحضر ، يمثلان حوالى 49,2 و 46,1 % من متوسط دخل الأسرة بنفس الفئة والمقدر بحوالى 3665 و 3955 جنيهاً على التوالى ، كما يتضح أن متوسط الإنفاق الشهري للأسرة على الغذاء في الفئة الثالثة قد بلغ حوالى 2415 و 2770 جنيهاً بالريف والحضر ، يمثلان حوالى 43,4 و 42,9% من دخل الأسرة بنفس الفئة والمقدر بحوالى 5560 و 6450 جنيهاً على التوالى .

كما يتضح من بيانات نفس الجدول أن متوسط الإنفاق الشهري للأسرة على اللحوم الحمراء في الفئة الأولى قد بلغ حوالي 136 و 215 جنيهاً بالريف والحضر ، يمثلان حوالي 9,4 و 12,3% من متوسط دخل الأسرة على التوالي، وبلغ متوسط الإنفاق الشهري للأسرة على اللحوم الحمراء في الفئة الثانية حوالي 380 و 470 جنيهاً بالريف والحضر ، يمثلان حوالي 11,3 و 13,1 % من متوسط دخل الأسرة بنفس الفئة على التوالي ، كما يتضح أن متوسط الإنفاق الشهري للأسرة على اللحوم الحمراء في الفئة الثالثة قد بلغ حوالي 690 و 960 جنيهاً بالريف والحضر ، يمثلان حوالي 12,2 و 14,9% من متوسط دخل الأسرة بنفس الفئة .

جدول (5) متوسط الإنفاق الشهري على الغذاء بعينة الدراسة بمحافظة الغربية عام 2017

الفئة الثالثة (5000 جنيهاً/شهر فأكثر)		الفئة الثانية (2000 - 5000 جنيهاً/شهر)		الفئة الأولى أقل من 2000 جنيهاً/شهر		المتغيرات
حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	
12	14	28	23	42	35	عدد الأسر المختارة
7,8	9	18,3	14,9	27,3	22,7	الأهمية النسبية لعدد الاسر بالعينة %
5	5	5	5	6	5	متوسط عدد أفراد الأسرة
5565	6450	3365	3575	1450	1750	متوسط الدخل الشهري بالجنيه
2415	2770	1655	1825	1010	1193	متوسط الإنفاق على الغذاء بالجنيه
43,4	42,9	49,2	46,1	69,7	68,2	الأهمية النسبية للإنفاق على الغذاء من الدخل %
180	140	180	145	190	165	متوسط الإنفاق على الحبوب والخبز بالجنيه
325	350	290	295	150	170	متوسط الإنفاق على الخضر والفاكهة بالجنيه
260	270	220	230	145	165	متوسط الإنفاق على منتجات الألبان والبيض بالجنيه
225	210	150	160	95	110	متوسط الإنفاق على الزيوت والدهون بالجنيه
155	160	120	125	73	90	متوسط الإنفاق على السكر والحلوي بالجنيه
690	960	380	470	136	215	متوسط الإنفاق على اللحوم الحمراء بالجنيه
310	360	165	210	115	145	متوسط الإنفاق على لحوم الدواجن بالجنيه
270	320	150	190	106	133	متوسط الإنفاق على الأسماك بالجنيه
12,2	14,9	11,3	13,1	9,4	12,3	الأهمية النسبية للإنفاق على اللحوم الحمراء من الدخل %
5,5	5,6	4,9	5,9	7,9	8,3	الأهمية النسبية للإنفاق على لحوم الدواجن من الدخل %
4,8	4,9	4,5	5,3	7,3	7,6	الأهمية النسبية للإنفاق على الأسماك من الدخل %

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات عينة الدراسة بمحافظة الغربية عام 2017 .

ومما سبق يتضح أن الأهمية النسبية للإنفاق على الغذاء تتخفف كلما زاد الدخل الشهري للأسرة ، ولكنها تزيد في الريف عن الحضر في جميع فئات الدخل بعينة الدراسة ، كما يتضح أن الأهمية النسبية للإنفاق على اللحوم الحمراء تتخفف كلما زاد الدخل الشهري للأسرة ، ولكنها تزيد في الحضر عن الريف في جميع فئات الدخل بعينة الدراسة ، وقد يرجع ذلك الى اختلاف النمط الاستهلاكي للأسرة بين الريف والحضر واختلاف الكميات المستهلكة باختلاف الدخل ، وهو ما يتفق مع المنطق الاقتصادي ومع نتائج الدراسات السابقة (2) .

2- اثر تحرير سعر الصرف على استهلاك اللحوم الحمراء بمحافظة الغربية

توضح بيانات الجدول رقم (6) متوسط الاستهلاك السنوي لكلا من اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن والأسماك للأسرة بفئات الدخل المختلفة بالريف والحضر بمحافظة الغربية قبل وبعد تحرير سعر الصرف ، حيث تمثل بيانات المستهلك عام 2015 قبل تحرير سعر الصرف وتمثل بيانات المستهلك في عام 2017 بعد تحرير سعر الصرف ، ومن البيانات يتضح أنه قد حدث انخفاض في استهلاك اللحوم الحمراء في جميع فئات الدخل في الريف والحضر وإن اختلفت نسبة الانخفاض بين الفئات وبعضها البعض كذلك اختلفت تلك النسبة بين الريف والحضر بعينة الدراسة ، حيث تشير البيانات الى أن متوسط استهلاك الأسرة من اللحوم الحمراء بالريف والحضر في الفئة الأولى قبل تحرير سعر الصرف قد بلغ حوالي 28,8 و 36,9 كيلو جرام سنوياً ، و بلغ حوالي 47,6 و 52,8 كيلو جرام سنوياً بالريف والحضر في الفئة الثانية ، كما بلغ حوالي 70,5 و 94,5 كيلو جرام سنوياً بالريف والحضر في الفئة الثالثة على التوالي ، وانخفض بعد تحرير سعر الصرف ليبلغ حوالي 13,4 و 21,2 كيلو جرام سنوياً بالريف والحضر في الفئة الأولى ، و حوالي 37,8 و 43,2 كيلو جرام سنوياً بالريف والحضر في الفئة الثانية ، وحوالي 63,3 و 88,6 كيلو جرام في الريف والحضر في الفئة الثالثة على التوالي. ومما سبق يتضح أن ارتفاع اسعار اللحوم الحمراء نتيجة تغير سعر الصرف قد ادى الى انخفاض في استهلاك اللحوم الحمراء في جميع فئات الدخل ، وبلغت نسبة انخفاض استهلاك اللحوم الحمراء في الفئة الأولى حوالي 53,4 % و 42,5 % بالريف والحضر ، وحوالي 20,6 % و 18,2 % بالريف والحضر في الفئة الثانية ، كما بلغت نسبة الانخفاض حوالي 10,2 % ، 6,2 % في الريف والحضر في الفئة الثالثة على التوالي .

جدول رقم (6) متوسط كمية الاستهلاك السنوي للأسرة من اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن**والأسماك قبل وبعد تحرير سعر الصرف بعينة الدراسة بمحافظة الغربية**

الأسماك		لحوم الدواجن		اللحوم الحمراء		فئات الدخل	
بعد	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل		
48,9	32,1	56,4	35,8	13,4	28,8	ريف	الأولى أقل من 2000 جنيهاً/شهر
52,3	36,3	69,3	45,7	21,2	36,9	حضر	
68,4	52,7	81,6	66,4	37,8	47,6	ريف	الثانية (2000 – 5000) جنيهاً/شهر
75,3	61,2	87,8	72,6	43,2	52,8	حضر	
112,4	97,4	98,6	84,4	63,3	70,5	ريف	الثالثة أكبر من 5000 جنيهاً/شهر
132,8	119,6	125,4	111,7	88,6	94,5	حضر	
28	23	24	21	120	70		متوسط السعر بالجنيه

المصدر : بيانات عينة الدراسة بمحافظة الغربية عام 2017 .

كما توضح البيانات بنفس الجدول السابق أن متوسط استهلاك الأسرة من لحوم الدواجن سنوياً بعينة الدراسة بمحافظة الغربية بالريف والحضر في الفئة الأولى قبل تحرير سعر الصرف قد بلغ حوالي 35,8 و 45,7 كيلو جرام سنوياً ، و بلغ حوالي 66,4 و 72,6 كيلو جرام سنوياً بالريف والحضر في الفئة الثانية ، كما بلغ حوالي 84,4 و 111,7 كيلو جرام سنوياً بالريف

والحضر في الفئة الثالثة على التوالي ، في حين تزايد بعد تحرير سعر الصرف ليبلغ حوالي 56,4 و 69,3 بالريف والحضر في الفئة الأولى ، و حوالي 81,6 و 87,8 كيلو جرام سنوياً بالريف والحضر في الفئة الثانية ، و حوالي 98,6 و 125,4 كيلو جرام سنوياً بالريف والحضر في الفئة الثالثة على التوالي ، وبذلك يتضح تزايد استهلاك لحوم الدواجن بعد تحرير سعر الصرف حيث بلغت نسبة الزيادة حوالي 57,5 % ، 51,6 % بالريف والحضر في الفئة الأولى ، وبلغت حوالي 22,9 % و 20,9 % بالريف والحضر في الفئة الثانية ، كما بلغت حوالي 16,8 % و 13,7 % في الريف والحضر في فئة الدخل الثالثة ، ويرجع السبب في زيادة استهلاك لحوم الدواجن بعد تحرير سعر الصرف إلى ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء بنسبة أكبر من ارتفاع أسعار لحوم الدواجن ، مما أدى إلى زيادة استهلاك لحوم الدواجن وخفض الاستهلاك من اللحوم الحمراء ، حيث تعد لحوم الدواجن من البدائل الجيدة والتي تعتبر رخيصة الثمن عند مقارنتها بأسعار اللحوم الحمراء .

و تشير البيانات بالجدول (6) إلى تزايد متوسط الاستهلاك السنوي الأسرة من الأسماك بعد تحرير سعر الصرف حيث بلغت قبل تحرير سعر الصرف حوالي 32,1 و 36,3 كيلو جرام في الريف والحضر لفئة الدخل الأولى ، وبلغت حوالي 52,7 ، 61,2 كيلو جرام بالريف والحضر في الفئة الثانية ، و حوالي 97,4 و 119,6 كيلو جرام سنوياً بالريف والحضر في الفئة الثالثة على التوالي ، في حين تزايد بعد تحرير سعر الصرف ليبلغ حوالي 48,9 و 52,3 كيلو جرام في الريف والحضر لفئة الدخل الأولى ، وبلغ حوالي 68,4 و 75,3 كيلو جرام سنوياً بالريف والحضر في الفئة الثانية ، كما بلغ حوالي 112,4 و 132,8 كيلو جرام سنوياً بالريف والحضر في الفئة الثالثة على التوالي ، وبلغت نسبة الزيادة في متوسط استهلاك الأسماك حوالي 52,3 % و 44% في الريف والحضر لفئة الدخل الأولى ، و حوالي 29,8 % و 23% بالريف والحضر في الفئة الثانية ، و حوالي 15,4 % و 11 % في الريف والحضر في فئة الدخل الثالثة على التوالي ، ويرجع السبب في زيادة استهلاك الأسماك بعد تحرير سعر الصرف إلى ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء بنسبة أكبر من ارتفاع أسعار الأسماك .

3- أثر ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء على أسعار لحوم الدواجن والأسماك

هذا القسم من البحث يتناول أثر ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء على أسعار كلا من لحوم الدواجن والأسماك كبداية جيدة لبعضها البعض ، حيث سعر اللحوم الحمراء هو العامل المستقل والمؤثر وأسعار الدواجن الحية و أسعار الأسماك كمتغير تابع ، ولقد تم التحليل باستخدام الانحدار البسيط على الصورة اللوغارتمية المزدوجة ، وتوضح المعادلتان رقم (1) ، (2) تأثير ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء على أسعار كلا من لحوم الدواجن والأسماك

$$\ln y = -1.4 + 1.03 \ln X_2 \text{ ----- (1)}$$

$$(13.6)**$$

$$R^2 = 0.93 \quad F = 185.4$$

$$\ln y = 0.92 + 1.1 \ln X_3 \text{ ----- (2)}$$

$$(18.9)**$$

$$R^2 = 0.96 \quad F = 359.3$$

ومن المعادلتان السابقتان يتضح أن زيادة أسعار اللحوم الحمراء بنسبة 10% يؤدي إلى زيادة أسعار لحوم الدواجن بنحو 10,3% وزيادة أسعار الأسماك البلطي بحوالي 11% وأن هذه الزيادة معنوية عند مستوى 0,01 ، كما توضح قيمة (R²) أن 93% من التغيرات التي تحدث في أسعار لحوم الدواجن ترجع إلى التغيرات التي تحدث في أسعار اللحوم الحمراء والباقي يرجع الى عوامل غير مقيسة ، وأن 96% من التغيرات التي تحدث في أسعار الأسماك ترجع إلى التغيرات التي تحدث في أسعار اللحوم الحمراء والباقي يرجع الى عوامل غير مقيسة ، بينما توضح قيمة (F) معنوية النموذج المقدر لشرح العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع في كلا النموذجين .

4- أثر تحرير سعر الصرف على سلوك مستهلكي اللحوم الحمراء بمحافظة الغربية

أوضحت النتائج فيما سبق أن الأثر الرئيسي لتحرير سعر الصرف يتمثل في ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء حيث بلغ في محافظة الغربية حوالي 120 جنيهاً للكيلو جرام ، في حين أنه كان قبل تحرير سعر الصرف يقدر بحوالي 70 جنيهاً للكيلو جرام ، ولتحليل سلوك المستهلك كان من الضروري دراسة الكميات المستهلكة من اللحوم الحمراء والكميات المستهلكة من السلع البديلة لها وهي لحوم الدواجن والأسماك بالإضافة لدخول المستهلكين ، وذلك لدراسة مرونة الطلب السعرية ومرونة الطلب الدخليه للحوم الحمراء بالإضافة للمرونة التبادلية للحوم الدواجن والأسماك مع اللحوم الحمراء حتى يمكن تحليل سلوك المستهلك في ظل تغير سعر الصرف .

وتوضح بيانات الجدول رقم (7) أن مرونة الطلب السعرية لمستهلكي اللحوم الحمراء بعينة الدراسة بمحافظة الغربية لجميع فئات الدخل وبين الريف والحضر كانت سالبة الإشارة وإن اختلفت في قيمتها بين فئات الدخل المختلفة وبين الريف والحضر داخل فئة الدخل الواحدة ، وهو ما يتفق مع المنطق الاقتصادي ، علماً بأنه تم قياس مرونة الطلب السعرية بطريقة مرونة النقطة (1) (التغير النسبي في الكمية المطلوبة من اللحوم الحمراء على التغير النسبي في أسعارها باستخدام بيانات الجدول رقم (6) والموضح به الكميات المستهلكة من اللحوم الحمراء قبل تحرير سعر الصرف وبعده) ، ويتضح من البيانات أن مرونة الطلب السعرية لمستهلكي اللحوم الحمراء بعينه الدراسة قد بلغت حوالي -0,75 و -0,6 بالريف والحضر في الفئة الأولى ، وبلغت حوالي -0,29 و -0,25 بالريف والحضر في الفئة الثانية ، كما بلغت حوالي -0,14 و -0,09 في الريف والحضر في الفئة الثالثة علي التوالي ، مما يعني أن كل زيادة في أسعار اللحوم الحمراء بمقدار 10 % يؤدي إلى خفض استهلاك اللحوم الحمراء بحوالي 7,5 % و 6% بالريف والحضر في الفئة الأولى ، و حوالي 2,9 % و 2,5 % بالريف والحضر في الفئة الثانية ، و حوالي 1,4 % و 0,9 % في الريف والحضر بالريف والحضر في الفئة الثالثة على التوالي ، ومما سبق يتضح أن فئات الدخل المنخفض (أقل من 2000 جنيه شهرياً) كانت أكثر الفئات خفصاً للكميات المستهلكة من اللحوم الحمراء عند ارتفاع أسعارها بما يتناسب مع انخفاض مستوى الدخل .

جدول (7) مرونة الطلب السعرية والدخلية لمستهلكي اللحوم الحمراء بعينة الدراسة بمحافظة الغربية

المعدل الحدى مع الأسمك	المعدل الحدى مع الدواجن	مرونة التبادلية للأسماك	مرونة التبادلية للحوم الدواجن	مرونة الطلب الدخلية	مرونة الطلب السعرية	فئات الدخل	
1,09	1,34	0,73	0,81	0,17	-0,75	ريف	الأولى أقل من 2000 جنيهاً / شهر
1,02	1,69	0,62	0,72	0,32	-0,6	حضر	
1,60	1,45	0,42	0,30	1,36	-0,29	ريف	الثانية (2000 - 5000) جنيهاً / شهر
1,47	1,58	0,32	0,29	1,41	-0,25	حضر	
2,21	2,08	0,22	0,24	1,59	-0,14	ريف	الثالثة أكبر من 5000 جنيهاً / شهر
2,24	2,32	0,15	0,17	1,72	-0,09	حضر	

المصدر : بيانات عينة الدراسة بمحافظة الغربية عام 2017 .

ولدراسة مرونة الطلب الداخلي تم دراسة العلاقة بين الكميات المستهلكة من اللحوم الحمراء كمتغير تابع ودخول الأفراد في الفئة الدخلية الواحدة بالريف والحضر كمتغير مستقل ، علماً بأنه تم حساب مرونة الطلب الداخلي باستخدام أسلوب الانحدار البسيط على الصورة اللوغارتمية المزدوجة ، ومن البيانات الواردة بالجدول رقم (7) يتضح أن مرونة الطلب الداخلي لمستهلكي اللحوم الحمراء بعينة الدراسة بمحافظة الغربية قد بلغت حوالي 0,17 و 0,32 في الريف والحضر لفئة الدخل الأولى ، و حوالي 1,36 ، 1,41 في الريف والحضر لفئات الدخل الثانية ، كما بلغت حوالي 1,59 ، 1,72 في الريف والحضر لفئة الدخل الثالثة على التوالي ، وهذا يعني أن زيادة دخل الأسرة بمقدار 10% يؤدي إلى زيادة استهلاك اللحوم الحمراء بحوالي 1,7% و 3,2% في الريف والحضر لفئة الدخل الأولى ، و حوالي 13,6% ، 14,1% في الريف والحضر لفئة الدخل الثانية ، و حوالي 15,9% ، 14,2% في الريف والحضر في فئة الدخل الثالثة على التوالي .

كما توضح البيانات بالجدول (7) أن المرونة التبادلية لمستهلكي اللحوم الحمراء مع لحوم الدواجن (مقدار التغير النسبي في الكميات المستهلكة من لحوم الدواجن على التغير النسبي لأسعار اللحوم الحمراء) اشارتها في جميع فئات الدخل موجب ، وهذا يعني زيادة الاستهلاك من لحوم الدواجن عند ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء ، وأن لحوم الدواجن من البدائل الجيدة للحوم الحمراء ، كما توضح البيانات أن زيادة أسعار اللحوم الحمراء بمقدار 10% تؤدي إلى زيادة استهلاك لحوم الدواجن بحوالي 8,1% ، 7,2% في الريف والحضر لفئة الدخل الأولى ، و حوالي 3% و 2,9% في الريف والحضر لفئة الدخل الثانية ، 2,4% ، 1,7% في الريف والحضر لفئة الدخل الثالثة على التوالي ، مما يعني أن فئات الدخل المنخفض كانت هي الأكبر في تغيير نمط استهلاكها وأكثر إحلالاً للحوم الدواجن بدلاً من اللحوم الحمراء ، وأن فئة الدخل المرتفع لم تغير نمط الاستهلاك إلا بنسبه ضئيلة جداً ولم تتأثر بارتفاع أسعار اللحوم الحمراء بنفس القدر التي تأثرت به فئات الدخل المنخفض .

كما توضح المرونة التبادلية لمستهلكي اللحوم الحمراء مع الأسماك (مقدار التغير النسبي في الكميات المستهلكة من الأسماك إلى التغير النسبي في أسعار اللحوم الحمراء) أن كل زيادة في أسعار اللحوم الحمراء بمقدار 10 % يؤدي إلى زيادة في استهلاك الأسماك بحوالي 7,3 % و 6,2 % في الريف والحضر لفئة الدخل الأولى ، وحوالي 4,2 % و 3,2 % في الريف والحضر لفئة الدخل الثانية ، وحوالي 2,2 % و 1,5 % في الريف والحضر لفئة الدخل الثالثة على التوالي ، وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي .

ثالثا : المعدل الحدي للإحلال بين اللحوم الحمراء والسلع البديلة لها (الدواجن والأسماك)

يعرف المعدل الحدي للإحلال على أنه عدد الوحدات من سلعة ما (لحوم الدواجن أو الأسماك) التي يضيفها المستهلك إلى استهلاكه مقابل التنازل عن وحدة واحدة من السلعة البديلة لها (اللحوم الحمراء) التي ارتفعت أسعارها مع البقاء على نفس مستوى الإشباع وفي حدود دخله المتاح دون تغير .

ومن الجدير بالذكر أن النظرية الاقتصادية تؤكد على أن المعدل الحدي للإحلال يساوي النسبة السعرية بين السلعتين وذلك إذا ظل المستهلك على نفس منحنى الإشباع المتمائل (3) دون تغير دخله ، إلا أن هذا الفرض لم يتحقق حيث أوضحت البيانات أن المعدل الحدي للإحلال في جميع فئات الدخل في الريف والحضر كان أقل من النسبة السعرية والتي بلغت قيمتها 5 (متوسط سعر اللحوم الحمراء والمقدر بنحو 120 جنيهاً مقسوماً على متوسط سعر الدواجن والمقدر بنحو 24 جنيهاً بعينة الدراسة) ، وهذا يوضح أن المستهلك قد انتقل إلى مستوى إشباع متمائل أقل من المستوى السابق وهذا بسبب انخفاض دخله الحقيقي الناتج عن ارتفاع الأسعار ، مما أدى به إلى الحصول على وحدات أقل من الدواجن من التي يجب عليه أن يستهلكها كي يتخلى عن وحدة واحدة من اللحوم الحمراء و يحدث التوازن (نفس المستوى من الإشباع) ، حيث كان يجب على المستهلك زيادة استهلاكه من لحوم الدواجن بمقدار 5 كيلو جرام نظير التخلي عن وحدة واحدة من اللحوم الحمراء .

ويوضح الجدول رقم (7) المعدل الحدي للإحلال بين لحوم الدواجن واللحوم الحمراء بعد ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء نتيجة لتحرير سعر الصرف ، ومن البيانات يتضح أن المعدل الحدي للإحلال بين لحوم الدواجن واللحوم الحمراء قد بلغ حوالي 1,34 و 1,69 في الريف والحضر في الفئة الأولى ، و حوالي 1,45 و 1,58 في الريف والحضر في الفئة الثانية ، ونحو 2,08 و 2,32 في الريف والحضر في فئة الدخل الثالثة على التوالي ، مما يعني أن المستهلك قد زاد من استهلاكه من لحوم الدواجن نظير التخلي عن كيلو جرام واحد من اللحوم الحمراء بحوالي 1,34 كيلو جرام و 1,69 كيلو جرام في الريف والحضر في الفئة الأولى ، وحوالي 1,45 كيلو جرام و 1,58 كيلو جرام في الريف والحضر في الفئة الثانية ، وحوالي 2,08 كيلو جرام و 2,32 كيلو جرام في الريف والحضر في الفئة الثالثة على التوالي .

كما توضح البيانات بالجدول رقم (7) أن المعدل الحدي للإحلال بين اللحوم الحمراء والأسماك قد بلغ حوالي 1,09 و 1,02 في الريف والحضر في فئة الدخل الأولى على التوالي ، وبلغ حوالي 1,6 و 1,47 في الريف والحضر في الفئة الثانية على التوالي ، وبلغ حوالي 2,21 و 2,24 في الريف والحضر في فئة الدخل الثالثة على التوالي ، وهذا يعني أن مستهلكي الأسماك قاموا بزيادة استهلاكهم من الأسماك بحوالي 1,09 كيلو جرام و 1,02 كيلو جرام نظير خفض

استهلاكهم من اللحوم الحمراء بمقدار كيلو جرام واحد وذلك في الريف والحضر في فئة الدخل الأولى على التوالي ، بينما بلغت هذه الكمية حوالي 1,6 و 1,47 كيلو جرام من الأسماك في الريف والحضر في فئة الدخل الثانية على التوالي ، وبلغت حوالي 2,21 كيلو جرام و 2,24 كيلو جرام في الريف والحضر في فئة الدخل الثالثة على التوالي .

وبمقارنة المعدل الحدي للإحلال بين اللحوم الحمراء والأسماك بالنسبة السعرية بين اللحوم الحمراء والأسماك والمقدرة بحوالي 4,6 (متوسط سعر اللحوم الحمراء والمقدر بنحو 120 جنيهًا مقسوماً على متوسط سعر الأسماك والمقدر بنحو 28 جنيهًا بعينة الدراسة) يتضح أن جميع المستهلكين في فئات الدخل المختلفة بالريف والحضر لا تنطبق عليهم مبادئ النظرية الاقتصادية حيث أن المعدل الحدي للإحلال أقل من النسبة السعرية بين اللحوم الحمراء والأسماك ، مما يدل على أن جميع المستهلكين قد انتقلوا إلى منحنى إشباع متمائل أقل من المنحنى الذي كانوا عليه قبل تحرير سعر الصرف ، ويرجع ذلك إلى انخفاض الدخل الحقيقي نتيجة ارتفاع الأسعار لهذه السلع بسبب تحرير سعر الصرف للجنية في مصر .

ملخص البحث وأهم النتائج

- قرر البنك المركزي المصري في سبتمبر 2016 تحرير سعر الصرف وتعويم الجنيه المصري، مما أدى إلى ارتفاع أسعار جميع مستلزمات الإنتاج الزراعي بصفة عامة و الحيواني والداجني بصفة خاصة ، مما ترتب عليه ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن ، ويهدف هذا البحث إلى دراسة أثر تحرير سعر الصرف للجنيه المصري على والمستهلكين للحوم الحمراء ولحوم الدواجن، ولقد أوضحت الدراسة أهم النتائج التالية :-
- 1- أن ارتفاع سعر الصرف بمقدار 10% يؤدي إلى ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء ، لحوم الدواجن ، أسماك البلطي بحوالي 9,3% ، 8,8% ، 8,1% على الترتيب .
 - 2- أن زيادة أسعار اللحوم الحمراء بمقدار 10% يؤدي إلى خفض استهلاك اللحوم الحمراء بحوالي 7,5% و 6% بالريف والحضر في الفئة الأولى ، و حوالي 2,9% و 2,5% بالريف والحضر في الفئة الثانية ، و حوالي 1,4% و 0,9% بالريف والحضر في الفئة الثالثة على التوالي .
 - 3- أن زيادة دخل الأسرة بمقدار 10% يؤدي إلى زيادة استهلاك اللحوم الحمراء بحوالي 1,7% و 3,2% في الريف والحضر لفئة الدخل الأولى ، و حوالي 13,6% ، 14,1% في الريف والحضر لفئة الدخل الثانية ، و حوالي 15,9% ، 14,2% في الريف والحضر في فئة الدخل الثالثة على التوالي .
 - 4- أن زيادة أسعار اللحوم الحمراء بمقدار 10% تؤدي إلى زيادة استهلاك لحوم الدواجن بحوالي 8,1% و 7,2% في الريف والحضر لفئة الدخل الأولى ، و حوالي 3% و 2,9% في الريف والحضر لفئة الدخل الثانية ، 2,4% ، 1,7% في الريف والحضر لفئة الدخل الثالثة على التوالي .
 - 5- أن زيادة أسعار اللحوم الحمراء بمقدار 10% يؤدي إلى زيادة استهلاك الأسماك بحوالي 7,3% و 6,2% في الريف والحضر لفئة الدخل الأولى ، 4,2% و 3,2% في الريف والحضر لفئة الدخل الثانية ، 2,2% و 1,5% في الريف والحضر لفئة الدخل الثالثة على التوالي .

التوصيات

- 1- عمل مزيد من الدراسات والبحوث التي تمكن واضعى سياسات الإنتاج والاستهلاك من تقدير النتائج الحقيقية لتحرير سعر الصرف .
- 2- ضرورة مراقبة الأسعار بالأسواق بعد تغير سعر الصرف لحماية الفئات ذات الدخل المتوسط والمنخفض.
- 3- ضرورة مراعاة فئات الدخل المنخفض عند وضع سياسات تحرير سعر الصرف.
- 4- توعية المستهلكين على استخدام البدائل المختلفة عند ارتفاع أسعار سلعة ما بنسبة كبيرة .
- 5- زيادة الاهتمام من جانب الدولة بشبكة الأمان الاجتماعى لحماية محدودى الدخل من أثر تحرير سعر الصرف

المراجع

- 1- أحمد محمد مندور ، محمود فوزى أبو السعود ، أجمد رمضان نعمة الله (دكا تره) الاقتصاد الجزئى ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، عام 2005 .
- 2- أشرف محمد علي الضالع، أشرف السيد مصطفى ، لاميس فوزي البهنسى (دكا تره) دراسة تحليلية لأنماط الإنفاق الاستهلاكي الغذائي في حضر وريف مصر ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد (25) ، العدد (2) ، يونيو 2015 .
- 3- جميل عبد الحميد جاب الله (دكتور) ، التسويق الزراعى ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة ، عام 2005 .
- 4- حمدي الصوالحي (دكتور) ، سياسات سعر الصرف للجنيه المصري وإنعكاسها على الزراعة المصرية ، ندوة أثر تحديد سعر الصرف على الزراعة المصرية ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، إبريل 2017 .
- 5- صابر سيد أحمد ياسين (دكتور) ، محاضرات فى العينات والمسح الاحصائى، قسم الإقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة بمشنتر جامعة الزقازيق ، عام 1997 .
- 6- مصطفى ابراهيم أبوسعد (دكتور) ، الميزة النسبية لمصر فى انتاج وتصدير الأنتجة الزراعية الرئيسية اللابستانية فى اطار التحرر الاقتصادى ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة المنوفية ، 1996 .
- 7- مديرية الزراعة بمحافظة الغربية ، إدارة الإنتاج الحيوانى ، بيانات غير منشورة عام 2017 .
- 8- محافظة الغربية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، بيانات غير منشورة عام 2017 .
- 9- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، قطاع الشؤون الاقتصادية ، نشرة الاقتصاد الزراعى .
- 10- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، قطاع الشؤون الاقتصادية ، نشرة إحصاءات التجارة الخارجية للصادرات والواردات الزراعية 2015.